الحملة الجديدة لتشديد الخناق على الصين من قبل ترامب بدأت للتو لكن الورقة الرابحة قد تكون الرئيس نفسه. حتى الآن، بسبب مخاوف الأمن القومي، وقد أطلق السيد ترامب تعريفة بنسبة 10 في المئة على الواردات الصينية، وهي خطوة وصفها بأنها "إطلاق نار افتتاحي". بعد سنوات قام فيها المسؤولون من كلا الحزبين بتقليص العلاقة الاقتصادية الأمريكية مع الصين تدريجياً، سام ساكس، زميلة أولى في مركز بول تساي الصين بمدرسة ييل للقانون، قالت السيدة ساكس. " البطاقة البرية الرئيسية في مدى تقدم الولايات المتحدة يبدو أنها تكمن في شخص السيد ترامب نفسه. جزئيًا بسبب فشل الصين في الوفاء بشروط الاتفاق الذي وقعه الزعيمان في أوائل عام 2020. يقول المستشارون الحاليون والسابقون إن السيد ترامب يتبنى وجهة نظر أكثر معاملاتية تجاه قضايا مثل الاستثمار الصيني مقارنةً بالعديد من مستشاريه الأكثر تشددًا، متحدثًا من المكتب البيضاوي يوم الأربعاء، "نريدهم أن يأتوا ويستثمروا. وسنستثمر في الصين. سوف نقوم بأشياء مع الصين. أضاف. أعرب السيد ترامب عن دعمه للاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة التي يعتبرها الجمهوريون الآخرون قضايا تتعلق بالأمن القومي، وأثناء حملته الانتخابية، قال السيد ترامب إنه سيرحب بالشركات الصينية لبناء مصانع للسيارات في الولايات المتحدة طالما أنها توظف محليًا. بعد أن ساعد السيد شي في تأمين اجتماع بين السيد ترامب والرئيس كيم جونغ أون من كوريا الشمالية. السيد ترامب، هو أن بكين لم تفعل ما يكفي للحد من تدفق المخدرات إلى الولايات المتحدة. مذكرة تجارية وقعها الرئيس في أول يوم له في منصبه وجهت مستشاريه لدراسة تدابير أخرى هامة ضد الصين، بما في ذلك سد الثغرات المتصورة في اللوائح المتعلقة بالرقائق ومعدات تصنيع الرقائق. وفقًا لما ذكره أشخاص مطلعون على الحادث. داخل وزارة التجارة، التي تقود الجهود للحد من مبيعات التكنولوجيا إلى الصين، فيما يتعلق بالاستثمار، كانت توجيهات السيد ترامب مذكرة رئاسية بدلاً من أمر تنفيذي، مما يعني أنها لم تؤثر فوراً على أي سياسة. لكنه أخبر وزارة الخزانة والوكالات الأخرى بشكل عام بضرورة وضع قواعد جديدة لمنع الشركات والمستثمرين الأمريكيين من القيام باستثمارات تساعد التقدم العسكري للصين، ومنع الأشخاص المرتبطين بالصين "من شراء الأعمال والأصول الأمريكية الحيوية. " قالت المذكرة إن إدارة ترامب ستنشئ "عملية مسار سريع" للاستثمار من حلفاء الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة ستستقبل جميع الاستثمارات "الخاملة" من الأجانب، مثل الصين، التي قالت إنها تستثمر بشكل منهجي في الولايات المتحدة للحصول على التكنولوجيا والملكية الفكرية والنفوذ في الصناعات الاستراتيجية مثل الزراعة والمعادن والشحن. كما بوقف استخدام اتفاقيات "التخفيف"، التي تقوم فيها الشركات بإجراء تغييرات في الملكية أو التكنولوجيا لمحاولة CFIUS أمرت تقليل المخاوف المتعلقة بالأمن القومي والسماح بمرور الاستحواذات. وكذلك ما إذا كان يجب تطبيق حدود على المزيد من أنواع الاستثمارات، كما أمرهم بمراجعة الهيكل الخاص الذي تستخدمه الشركات الصينية عادةً للإدراج في البورصات الأمريكية، والذي يقول النقاد إنه يحد من حقوق الملكية وحماية المستثمرين الأمريكيين. يقول النقاد إن تدفقات الاستثمار بين البلدين قد ساعدت الحكومة والجيش الصينيين، في بيان، وصفها بأنها "اختراق تاريخي". قال السيد روبنسون: "نأمل أن يقوم الكونغرس بدوره في جعل عدد من الممارسات الاستثمارية المتهورة وغير القابلة للدفاع في وول ستريت غير قانونية، والتي تستفيد منها الشركات الصينية التي تسيطر عليها الدولة على حسابنا. أستاذة في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز في واشنطن، نتيجة لذلك،

Summarized by © lakhasly.com